

مرسوم رقم ٧٢٦

نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة

الى موازنة وزارة المالية

- مديرية المالية العامة لعام ٢٠٢٥

إن رئيس الجمهورية

بفاء على الدستور،

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لا سيما المادة ٢٦ منه،

بناء على المرسوم رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٢٥/٠٣/١١
(إعتبار مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ موضوع مشروع
القانون المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم
رقم ١٤٠٧٦ تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٤ مرعياً ومعمولاً به)،

بناء على إقتراح وزير المالية

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: ينقل من إحتياطي الموازنة العامة
لعام ٢٠٢٥ الاعتماد التالي

من الجزء الأول

الباب ٢٧ - احتياطي الموازنة

الفصل ١ - احتياطي للنفقات المشتركة

الوظيفة ١٩٠ - تحويلات ذات طابع عام بين
الادارات

البند ١٢ - خدمات استهلاكية

الفقرة ٩ - خدمات استهلاكية مختلفة

النبهة ١ - عمولات مصرفية

١٦٨,٦٧٣,٣٥٠,٠٠٠ / ل.ل.

فقط مائة وثمانية وستون مليار وستماية وثلاثة
وسبعون مليون وثلاثماية وخمسون ألف ليرة لبنانية

الى الجزء الأول

الباب ٨ - وزارة المالية

الفصل ٢ - مديرية المالية العامة

الوظيفة ١٢٣ - شؤون الموازنة والشؤون المالية

البند ١٢ - خدمات استهلاكية

الفقرة ٩ - خدمات استهلاكية مختلفة

النبهة ١ - عمولات مصرفية

١٦٨,٦٧٣,٣٥٠,٠٠٠ / ل.ل.

وذلك لتسديد النقص الحاصل في حسابي
صندوق النقد الدولي المودعة لدى مصرف لبنان

رقم ٧٠١ و٧٠٢ نتيجة إعادة التقييم السنوية
لحسابات الدولة اللبنانية لدى الصندوق مقابل
وحدة حقوق السحب الخاصة.

فقط مائة وثمانية وستون مليار وستمائة وثلاثة
وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية.

المجموع العام ١٦٨,٦٧٣,٣٥٠,٠٠٠ / ل.ل.

فقط مائة وثمانية وستون مليار وستمائة وثلاثة
وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث
تدعو الحاجة.

بعداً في ٢٢ تموز ٢٠٢٥

الإمضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

وزير المالية

الإمضاء: ياسين جابر